

منظومة في قواعد الجرد والتعديك

بقلم

أبي الحسن بن محمد الفقيه

مصدر هذه المادة:

الكتيبات الإسلامية
www.ktibat.com



دار بنسبية

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم الإنسان بالقلم، علمه ما لم يعلم، وأنزل
وَحْيَهُ على بني العرب والعجم، واصطفى من أمة التوحيد رجالاً لحفظ
الدين والدِّبِّ عن سُنَّة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه، وعلى
صحابته الأبرار وآل بيته الأطهار، وعلى التابعين لهم بإحسان ما
تعاقب الليل والنهار.

أما بعد:

فهذه منظومة في قواعد الجرح والتعديل، ضمّنتها بعض الأصول
والفوائد، والقواعد الأطائد، مما تيسر جمعه وتقييده وانتقاؤه وتسويده،
وقد استنرت في نظمها بكتاب^(١) شيخنا المفضل العبد العزيز بن
محمد بن إبراهيم العبد اللطيف؛ فبفوائده الجمّة اعتنيت، ومن غالب
مادته انتقيت؛ فلا يظن القارئ الطيب أني أتيت بجديد من اجتهاد،
أو فريد من التأليف والإعداد، وإنما هو شذر من الفوائد انتقيته
وجمعتها، ونثر من القواعد قرأته وشعرته، «وأنا سائل أخًا انتفع بشيء
منه أن يدعو لي ولوالدي ومشايخي وسائر أحببنا والمسلمين أجمعين،
وعلى الله الكريم اعتمادي وإليه تفويضي واستنادي، وحسبي الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم»^(٢).

(١) وعنوانه: «ضوابط الجرح والتعديل»، طبع بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة

١٤١٢ هـ. وهو من أنفس كتب قواعد الجرح والتعديل على صغر حجمه.

(٢) «رياض الصالحين» للإمام النووي ص(٢٨).

مكانة علم الجرح والتعديل

يقول عبْدُ من بلاد المغرب
يا رب أكرِّمهُ بصحبة النبي
الحمد لله الذي تَكَرَّمَا
بحفظه على الورى ما علما
واختار جُلَّةً من الرجال
لحفظ ما أوحى من الأقوال
ثم الصلاة والسلام دائماً
على الذي عَلَّمَنَا المكارما
محمدٍ وصَـحْبِهِ وآلِهِ
ومن تلا متبعاً لحاله
وبعد فالعلم أصولٌ جُمَلَةٌ
وبعضُها لبعضُها مُكَمَّلَةٌ
وابن المديني قال إنَّ نصفه (١)
علم الرجال ما أدقُّ وصفه
لأنه به الصحيح يعرف
كما به يُردُّ ما يُضَعَّفُ
لذلك أهل العلم فيه أَلْفُوا

(١) الضمير في (نصفه) يعود على العلم. قال ابن المديني: علم الرجال نصف العلم.

وَعَدُّوا وَجَرَّحُوا فَأَنْصَحُوا
فَكَانَ عِلْمُ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
لِحَفِظِ دِينِنَا مِنَ التَّبْدِيلِ



فصل في تعريف الجرح والتعديل

الجرح وصف من رَوَى بما اقتضى
تليين ما رَوَى لنا واستعرض
أو رَدَّ أو تضعيفَ ما أوردَهُ
فهكذا قَيَّدَهُ مَنْ حَادَّهُ

جرح الراوي هو وصفه في عدالته أو ضبطه بما يقتضي إما:

* تليين روايته؛ فلا تقبل إلا بمرجع يقوي جانب ضبطه.

* تضعيفها؛ فلا تقبل؛ لكنها تنجبر وتتقوى بغيرها.

* رَدُّها؛ فلا تقبل ولا تتقوى بغيرها؛ كما لا تصلح عاضداً لغيرها.

فإذا كان وصف الراوي بما يقتضي رَدَّ روايته مُنْصَبًّا على عدالته؛
فيندرج تحته: الموضوع والمتروك، وإذا كان مُنْصَبًّا على ضبطه فيندرج
تحت: الضعيف والمنكر والمضطرب والمصحف والمقلوب والمدرج.
كذلك التعديل وصف يقتضي

قبول ما رَوَى لنا فنرتضي

والتعديل هو: وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته.

ويندرج تحت هذا القبول: الحديث المتواتر والصحيح والحسن بنوعيه.

وَاللَّيْنُ حُكْمٌ يُقْتَضِي التَّوَقُّفَا

حَتَّى تَرَى مَرَجَّحًا مُعَرَّفَا

كَأَنْ يَكُونَ «سَيِّئَ الحَفْظِ صَدُوقِ»

فَلَا تُصَحِّحْ أَوْ تُضَعِّفْ مَا يَسُوقُ

إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ الْمَرَجِّحُ

الَّذِي بِهِ نَرُدُّ أَوْ نُصَحِّحُ

ولما كان الحكم على الرواية باللين يحتمل منه قبولها وردها فإنه لا يُقْضَى بأحدهما على الآخر إلا بمرجح يقوِّيه؛ كأن يكون الراوي الذي لِيْنَتْ روايته أثبت الناس في الشيخ الذي روى عنه؛ فتكون هذه القرينة حينئذ موجبة لترجيح جانب ضبطه على جانب غفلته في تلك الرواية وغيرها مما رواه عن ذلك الشيخ عينه.

وَالضَّعْفُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مُطْلَقًا

فَحُكْمُهُ الرَّدُّ سِوَى إِذَا ارْتَقَى

بِعَاضِدٍ إِلَى الحَدِيثِ الحَسَنِ

وَمِنْهُ مَا قَدْ قَيَّدُوا بِالوَطَنِ

أَوْ بِالشُّيُوخِ فَالْقَبُولُ مِمَّا كُنْ

في غير ما قد قَيِّدُوا وَيَبْنُوا
 ومنه نَسْبِيٌّ كَمَا لَوْ أَطْلَقُوا
 تَضْعِيفُهُمْ عَلَى الَّذِي يُؤْتَقَى
 إِنْ جَاءَ ذِكْرُهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
 مُقْتَرَنًا بِذِكْرِهِ لِلأَوْثَاقِ
 وَحُكْمُهُ لَيْسَ عَلَى الإِطْلَاقِ
 لَكِنْ بِحَسَبِ القَصْدِ وَالسِّيَاقِ

والضَّعْفُ نَوْعَانِ: ضَعْفٌ مُطْلَقٌ.

وضعف مقيد.

والضَّعْفُ المَطْلُوقُ يَقْتَضِي رَدَّ الرِّوَايَةِ إِلا إِذَا وُجِدَ لَهَا عَاضِدٌ تَتَقَوَّى
 بِهِ إِلَى دَرَجَةِ الحَدِيثِ الحَسَنِ.

ويجب أن يكون هذا العاضد مثلها أو أقوى منها لا دونها، وليس
 كُلُّ ضَعْفٍ يَزُولُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى؛ فَلابُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا
 الضَّعْفُ نَاشِئًا مِنْ ضَعْفِ حَفْظِ الرَّوَايَةِ العَدْلِ؛ حَتَّى إِذَا زُوِيَ حَدِيثُهُ
 مِنْ وَجْهِ أُخْرٍ عَرَفْنَا أَنَّهُ مِمَّا تَمَّ ضَبْطُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ فِي حَفْظِهِ خَلَلٌ.

وأما الضعف المقيد فهو ما قيده بالبلدان والأقاليم أو بالشيوخ
 أو الأزمان، فيكون الراوي ضعيفاً في بلد دون غيره أو ضعيفاً في روايته
 عن شيخ بعينه أو ضعيفاً في وقت دون وقت آخر.

وأما الضعف النسبي: فهو ما يطلق حين المقارنة، ولا يلزم منه
 الرد ولا التضعيف؛ وإنما هو بحسب سياق الكلام؛ فقد يقال فلان

ضعيف مقابل ثقة ثقة، ولا يكون القصد بيان ضعفه بالمعنى الاصطلاحي عند المحدثين؛ وإنما بيان نزول درجته في التوثيق إذا قارناه بمن هو أوثق منه، ولذلك قال الحافظ ابن كثير: «والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك»^(١).

ومثال الضعف النسبي: سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه فقال: ليس به بأس، قال: قلت: هو أحب إليك أم سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف^(٢).

ومثال الضعف المقيد بالبلدان: معمر بن راشد الأزدي، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير؛ لأن كتبه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد.

ومثال الضعف المقيد بالشيوخ: جعفر بن برقان الجزري. قال الإمام أحمد: «يؤخذ من حديثه ما كان عن غير الزهري فأما عن الزهري فلا».

ومثال الضعف المقيد بالأزمان: عبد الرزاق بن همام الصنعاني. قال الإمام أحمد: «عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقي أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها منها»^(٣).

إطلاق لفظ التعديل على التوثيق

(١) «اختصار علوم الحديث» ص (٨٩).

(٢) «تاريخ الدارمي» (١٧٣-١٧٤).

(٣) انظر هذه الأمثلة وغيرها في كتاب «ضوابط الجرح والتعديل» لأستاذنا عبد العزيز بن

محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ص (١٢-٦٣).

وحيثما التَّعْدِيَةُ جَاءَ مُطْلَقًا
فاجْعَلْهُ كَالثَّوْبَةِ، أَيْ مِطَابِقًا
وَالْقَصْدُ مِنْهُ الْحُكْمُ بِالْعَدَالَةِ
وَالضَّبْطُ لِلْبُرْهَانِ لَا مَحَالَه
التعديل عند الإطلاق يُرادفُ معنى التوثيق، ويشتركان معاً في
مطلق الحكم على الرواي بالعدالة والضبط.



فصلٌ في شروط العدل

وَالْعَدْلُ شَرْطُهُ الْبُلُوغُ أَوَّلًا
وَأَنْ يَكُونَ مَسْلَمًا وَعَاقِلًا
وغيرَ ذِي فَسْقٍ يُشِينُهُ وَمَا
يُعَدُّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مُحْرَمًا
فهذه الخمسةُ فِيهِ تُشْتَرَطُ
بِقَطْعِهَا وَصِفَةُ بِالْعَدْلِ سَقَطُ

وشروطُ العَدَالَةِ هي: البلوغ والإسلام والعقل والسلامة من

أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والفاسق هو مَنْ عُرِفَ بارتكابِ الكبيرة أو الإصرار على الصغيرة، «والمروءة هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الأخلاق وجميل العادات ويرجع فيها إلى العُرفِ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص والبلدان»^(١).



ما يخرج بتعريف العدل

وباشِ تَراطِ العَدْلِ حَتَّمَا يَخْرُجُ
مَنْ لَيْسَ بِالْعَدْلِ فَلَا يَنْدَجُ
جَمْعٌ وَهَمٌّ: ذُو الفِسْقِ والمبتدع
ثُمَّ الصَّيِّبِ مِمَّنْ أَدَاءٌ يُنْتَعَمُ
كَذَلِكَ الكَذَّابُ والمُتَتَّهِمُ
بِالكِذْبِ ثُمَّ ذُو طِبَاعِ تَخْرُجُ
وَالكُافِرُ وَذُو الجِنُونِ المَطْبُوقُ
وَإِنْ يَكُنْ مُقَطَّعًا فَفَرَّقُ
وَحيثما الجِنُونُ فِيهَ أَثَرُ

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (١/٢٨٨).

فَرُدُّهُ واقبله حيث استَحْضَرَ
 فهـُـؤلاء جَمَعَهُم ثمانية
 فَـرُدُّهُمْ وادع لهم بالعافية

ويخرج بتعريف العدل ثمانية:

الفاسق والمبتدع والصبي القاصر عن البلوغ والكذاب والمتهم
 بالكذب ومخروم المروءة والكافر والمجنون.

والمبتدع هو من اعتقد ما لم يكن معروفًا على عهد النبي ﷺ مما
 لم يكن عليه أمره ولا أصحابه.

وللعلماء تفصيل طويل في قبول رواية المبتدع وذلك تبعًا لحاله.

انظر شرح علل الترمذي (١/٣٥٦).

وأما الصبي فإنه وإن كان يخرج بتعريف العدل ولا يقبل منه أداء
 الحديث إلا أنه لا يمنع من التَّحْمُلِ؛ إذ البلوغ شرط في الأداء وليس
 في التَّحْمُلِ، وهناك خلاف في ضبط مقاييس الصَّبِيِّ المتحْمَلِ.

ويخرج بتعريف العدل: الكَذَّاب والمتَّهَم بالكذب؛ فأما الكَذَّاب
 فهو الذي يكذب على النبي ﷺ ولو مرة.

وأما المتهم بالكذب: فهو الذي يكذب في حديث الناس، ولم
 يعرف أنه كذب على النبي ﷺ.

ويخرج الكافر لكفره، وأما المجنون فيفترق بين من كان جنونه
 متصلًا مطبقًا، ومن كان جنونه متقطعًا متفرقًا؛ فإن كان مطبقًا أو
 متقطعًا لكنه يؤثر في الإفاقة فإنَّ صاحبه لا تُقبَلُ روايته مُطلقًا، وإن

لم تكن حالته كذلك قُبِلَتْ روايته حينما يفيق، وعلة قبول الرواية هو تحقق شرط العقل^(١).



فصل في تعريف الضبط وأنواعه

والضَّبُّ نَوْعَانِ كِلَاهُمَا اعْتُـبِرَ
عِنْدَ الرُّوَاةِ فَاضْـبِطَنَّ مَا ذُكِرَ
ضَبَطَ الْكِتَابَ ثُمَّ ضَبَطَ الصَّدْرَ
وَالأَوَّلَ الأَوَّلَى بِكُلِّ قُطْرٍ
فَضَبَطُ صَدْرٍ حِفْظٌ رَاوٍ يَقِظُ
غَيْرُ الْمَغْفَلِ الَّذِي لَمْ يَخْفَظْ
فَإِنْ رَوَى مَعْنَى الْكَلَامِ اشْتَرَطُوا
عِلْمَ مَعَانِيهِ وَإِلَّا يَسْتَقْطُ
وَاشْتَرَطُوا فِي ضَبْطِ الْكِتَابِ
تَصْحِيحَهُ بِالضَّبِّ لِلصَّوَابِ
بِأَنْ يَصُونَ مَتْنَهُ عَنِ شَطَطِ
كَالِنَقْصِ أَوْ كَالزِّيْدِ أَوْ كَالْعَلَطِ

الضبط نوعان:

(١) انظر: «تدريب الراوي» (١/٣٠٠).

ضبط صدر وضبط كتاب، ويُقَدَّمُ ضَبَطُ الْكِتَابِ عَلَى ضَبَطِ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّ الْحَفْظَ خَوَّانٌ كَمَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ.

وضبط الصدر هو: أن يكون الراوي يَقِظًا غَيْرَ مُغْفَلٍ بَلْ يَحْفَظُ مَا سَمِعَهُ وَيُثَبِّتُهُ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنْ اسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ، مَعَ عِلْمِهِ بِمَا يَحِيلُ الْمَعَانِي إِنْ رَوَى بِالْمَعْنَى.

وضبط الكتاب: صيانته لديه منذ سمع منه وَصَحَّحَهُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ ^(١).

واشترطوا فيمن يروي الحديث بمعناه علمه بما يحيل المعاني كما اشترطوا في ضابط الكتاب أن يصون كتابه ويحفظه من الزيادة والنقص والتلف منذ سمع منه وصححه إلا أن يؤدي منه.



ما يخرج بتعريف الضبط

وَبِأَشْتَرَاطِ الضَّبْطِ أُخْرِجُوا فَقَطِ
ذَا كَثْرَةَ الْوَهْمِ وَفَاحِشَ الْعَلَطِ
وَمَنْ رَوَى مُخَالَفًا لِلْأَوْثَاقِ
بِكُثْرَةٍ أَوْ لِلثَّقَاتِ فَانْتَقِ
وَسَيِّئَ الْحَفْظِ وَمَنْ تَسَاهَلَ

(١) انظر: «علوم الحديث» (٢١٨)، و «فتح المغيث» (٢٨٦/١).

في ضَبُطِ كُتُبِهِ مَتَى مَا قَابَلَ
وَمَنْ بِمَدْلُولِ الْكَلَامِ جَاهِلٌ
إِذَا رَوَى مَعْنَاهُ وَالْمَعْقُولُ

ويخرج بتعريف الضُّبُط: كثير الوهم، وقِيَدَ الوهمُ هنا بالكثرة لأنَّ الوهمَ القليلَ لا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وقد ذَكَرَ الإمامُ مسلمٌ - رحمه الله - في مقدمة كتابه "التمييز" أوهاماً وقعت لبعض الأئمة الحُفَّاظِ رحمهم الله، فليراجع. وحديث كثير الوهم يُسَمَّى المعلل.

كما يخرج بتعريف العدل فاحشُ العَلَطِ: وهو الذي يزيدُ غَلَطُهُ على صَوَابِهِ زيادةً فاحشةً، وحديثه لا يَصْلُحُ للاعتبار، ويُسَمَّى ما تَفَرَّدَ به مُنْكَرًا.

ويخرج أيضًا: كثير المخالفة لمن هو أوثق منه أو لجمع من الثَّقَاتِ، وَيَنْدَرِجُ تحت كثرة المخالفة: الشَّاذُّ والمنكُرُ والمدْرَجُ بنوعيه، والمقلوب والمزيد في متَّصِلِ الأسانيد، والمصحفُ والمحرَّفُ والمضطربُ، وكُلُّ ذلك يَتَنَوَّعُ بحسب صفة المخالفة ونوعها.

ويخرج أيضًا: سيئ الحفظ؛ وهو الذي يُتَوَقَّفُ في روايته؛ فلا يُحْكَمُ عَلَيْهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ تُرَجِّحُ جَانِبَ الضَّعْفِ أو الصَّحَّةِ؛ فَإِنْ وَجَدَ ما يوجبُ الصَّحَّةَ كان حديثه حَسَنًا، وَإِنْ لم يوجدَ ووُجِدَ ما يَقْتَضِي الضَّعْفَ كان حديثه ضعيفًا صالحًا للاعتبار، ويُسَمَّى مَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الضَّعْفُ لِكِبَرِهِ أو فقدانِ كُتُبِهِ ونحو ذلك بالمختلط، وفيه تفصيل يُعْرَفُ بضوابط الاختلاط محلُّه الكتبُ المطوَّلة.

وأما التَّساهلُ في الرِّوَايَةِ مِنْ كِتَابٍ لم يُقَابَلَ بالأصل ففيها

خلاف مبسوطاً في باب كتابة الحديث وضبطه وروايته في كتب
المصطلح.

وأما التساهل في ضبط الكتاب نفسه فموجب لتترك الرواية قولاً
واحداً.

ويخرج أيضاً: المغفل. والغفلة هي عدم التمييز بين الخطأ
والصواب في مرويات الراوي؛ وذلك بسبب قلة إتيانه وعدم فطنته.
وحديث الشديد الغفلة منكراً.



ما يخرج باشتراط العدالة والضبط معاً

وباشتراط الضبط والجهالة
يخرج مَنْ رَمَوْهُ بِالْجَهَالِ
فَيُخْرِجُ الْمُبْهَمُ وَالْمُجْهَوْلُ
عَيْنًا وَحَالًا فَعَ مَا أَقُولُ
وباشتراط الضبط والجهالة يُخْرِجُ الْمُجْهَوْلُ بِقِسْمِيهِ وَالْمُبْهَمُ؛ لِأَنَّ
شَرْطَ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ هِيَ سَلَامَةُ الضَّبْطِ وَالْعَدَالَةِ مَعًا مِنَ الْخَلَلِ
بِالإِضَافَةِ إِلَى شُرُوطِ الصِّحَّةِ الأُخْرَى الَّذِي لَمْ يَعْرِفْ حَالًا وَلَا عَيْنًا،
لَا يُمْكِنُ الْحُكْمُ بِضَبْطِهِ وَلَا بَعْدَالَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَهَادَةٌ، وَالشَّهَادَةُ لَا
تَكُونُ إِلَّا بِعِلْمٍ، وَهَذَا كُلُّهُ يُخْرِجُ:

مجهول الحال: وهو الذي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق ويسمى المستور.

مجهول العين: وهو مَنْ لم يَرَوْ عَنْهُ إِلَّا واحد ولم يوثق.

والمبهم: وهو من لم يُسَمَّ في السَّنَد. قال الحافظ ابن حجر في "التُّخْبَة": «ولا يُقْبَلُ المَبْهَمُ ولو أُجِّمَ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ على الصَّحِيحِ».



ما يُنتَقَدُ على الرُّوَاةِ في غير العَدَالَةِ والضَّبْطِ

ثلاثَةٌ على الرُّوَاةِ تُنتَقَدُ
 أَوْهَمًا بالتَّـدْلِيسِ حيثَمَا وَرَدَ
 وكثُرَةُ الإرسَالِ والرُّوَايَةِ
 عن أهل تَرْكٍ أو ذَوِي الجَهَالَةِ
 وهم بِحَسَبِ وَصْفِهِمْ وَحَالِهِمْ
 وَحَسَبِ الإخْتِلَافِ في أَخْوَالِهِمْ
 وما رَوَاهُ لا يُرَدُّ مُطْلَقًا
 لكنَّهُ يَسْتَوْجِبُ التَّحَقُّقًا

ما يُنتَقَدُ على الرُّوَاةِ في غير العَدَالَةِ والضَّبْطِ ثلاثة أمور:
 التدليس، وكثرة الإرسال، وكثرة الرواية عن المتروكين والمجهولين.

والتدليس من حيث تعلقه بجرح عدالة من فعله نوعان:

الأول: من لم يتعمد فاعله إسقاط من يعتقد ضعفه من الرواة.

الثاني: من تعمّد بالتدليس إسقاط من يعتقد ضعفه من الرواة.

قال السخاوي: وإنما اعتبر التدليس جرحًا لما فيه من التهمة

والغش؛ حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وكذا المتشعب بما لم يعط؛ حيث يوهم السماع لما لم يسمع، والعُلُو والحديث عنده نازل^(١).

قال شيخنا: العبد العزيز: ولا إشكال في جرح التدليس

والإرسال لعدالة من فعله مستحلاً له بإسقاط راوٍ ضعيفٍ يعتقد ضعفه ويعلم أنه كذلك عند غيره^(٢).

ومن هذا كان المدلسون على مراتب:

- الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً؛ فلا يعد في

المدلسين؛ مثل: يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة، والزهرري.

- الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح

وإن لم يصرح بالسماع؛ وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى؛ مثل: سفيان بن عيينة.

(١) «فتح المغيث» (١/١٨٠).

(٢) «ضوابط الجرح والتعديل» ص (١٢٠) (حاشية).

- **الثالثة:** مَنْ أَكْثَرَ مِنَ التَّدْلِيسِ فَلَمْ يَحْتَجِجْ الْأَثْمَةَ بِشَيْءٍ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ حَدِيثَهُمْ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ مُطْلَقًا، مِثْلُ: أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمِ الْمَكِّيِّ.

- **الرابعة:** مَنْ اتَّفَقَ الْأَثْمَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ إِلَّا بِمَا صَرَّحُوا فِيهِ بِالسَّمَاعِ؛ لِكثْرَةِ تَدْلِيسِهِمْ عَنِ الضُّعْفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ؛ مِثْلُ: بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ.

- **الخامسة:** مَنْ ضَعَّفَ بِأَمْرٍ آخَرَ سِوَى التَّدْلِيسِ فَحَدِيثُهُمْ مَرْدُودٌ وَلَوْ صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ إِلَّا أَنْ يُوَثَّقَ مَنْ كَانَ ضَعَّفَهُ يَسِيرًا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُهَيْعَةَ^(١).

وَأَمَّا كَثْرَةُ الْإِرْسَالِ: فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَجَرَ: وَأَمَّا مَنْ كَانَ يُرْسِلُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فَرَبَّمَا كَانَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَى الْإِرْسَالِ ضَعْفَ مَنْ حَدَّثَهُ؛ لَكِنَّ هَذَا يَقْتَضِي الْقَدْحَ فِي فَاعِلِهِ؛ لِمَا يَتْرَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ^(٢).

قال شيخنا العبد العزيز: وإمَّا يُعَدُّ - أي كثرة الرواية عن المجهولين والمتروكين - منتقداً على الراوي لما يلي:

١ - لعدم عنايته بانتقاء الشيوخ.

٢ - وعدم التمكن من الوقوف على حال المجهولين.

(١) انظر: «جامع التحصيل» ص(١١٣)، و «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» ص(١٣، ١٤).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢/٥٥٥).

٣- وعدم الفائدة من روايات المتروكين في مقام تقوية الروايات
(١).

وهذه الأمور وإن كانت تُنتَقَدُ على الرواة إلا أنها لا توجبُ
الطَّعْنَ في الرواية مُطْلَقًا؛ ولكن بحسب قرائن الأحوال وبواعث هذه
الأمور المنتقدة؛ فليس كُلُّ تدليسٍ يوجبُ الطَّعْنَ في الرواية، وإنما يُنظَرُ
إلى حال المدلِّسِ ومَرْتَبَتِهِ في مراتب المدلِّسين والقرائن التي توجبُ
الحكْمَ على الرواية بالاتِّصَالِ أو عَدَمِهِ.

وكذلك كثرة الإرسال لا توجب الطَّعْنَ في الرواية مُطْلَقًا؛ لكن
بحسب بواعث الإرسال وأسبابه (٢).

أما كثرة الرواية عن المجهولين والضُّعْفَاءِ فقد تكون سببًا لاثِّهَامِ
الرَّوِي بالكذب كما هو الشَّأْنُ في مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِ الوَاقِدِيِّ (٣).



(١) «ضوابط الجرح والتعديل» ص (١٢٩).

(٢) «النكت على ابن الصلاح (٥٥٥/٢).

(٣) انظر: «ضوابط الجرح والتعديل» ص (١٢٩).

شروط تقوية الحديث الضعيف

وكلُّ رَاوٍ ضَعْفُهُ مَنْـ رُوطٌ
 بِالضُّبُطِ فَانْجِبْـ رَاهُ مَشْـ رُوطٌ
 بِكَوْنِهِ لَيْسَ شَدِيدًا أَبَدًا
 وَلَا شَذُوذٌ فِي الْحَدِيثِ قَدْ بَدَا
 وَكُلُّ مَا يَعْضُدُهُ مِنْ مِثْلِهِ
 أَوْ فَوْقَهُ فِي قُوَّةٍ فَانْتَبِهْ
 فَهَذِهِ شَرْطُهُ الْمَعْتَبَرُ
 قَضَى بِهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ الْبَرَّةُ

الضَّعْفُ مِنْ حَيْثُ تَعَلَّقَهُ بِحَالِ الرَّاويِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

* ضعف في العدالة.

* وضعف في الضبط.

فأما الراوي الضعيف في عدالته فلا تتقوى روايته مطلقاً.

وأما الرَّاوي الضَّعِيفُ فِي ضَبْطِهِ فَتَتَقَوَّى لَكِنْ بِشَرُوطِ ثَلَاثَةٍ وَهِيَ:

١- أن لا يكون الضَّعْفُ شَدِيدًا بِحَيْثُ لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ
 مَتَّهَمٌ وَلَا مَغْفَلٌ كَثِيرٌ الْخَطَأَ.

٢- أن لا يكون الحديثُ شاذًّا.

٣- أن يروي من غير وجه، ويكون المتابع له أو الشاهد مثله أو

فوقه لا دونه^(١).



فصل في شروط الجراح

واشترطوا عدالةً للجراح
وعلمه أسباب كل قاذح
وأن يكون يقظاً ذا ورع
وغير ذي تعصب للبدع
فهذه هي الشروط الأربعة
وليتها بهذا الزمان مُتَّبَعَةٌ

يُشْتَرَطُ فِي الْجَرَحِ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ:

- الأول: العدالة؛ لأن المجروح في عدالته لا يُقْبَلُ خَبْرُهُ.
- الثاني: العلم بأسباب الجرح وداوعي القدح؛ فهناك أسباب لا توجب الجرح في الرُؤَاة؛ بينما قد تبدو للجراح كذلك.
- الثالث: اليقظة والبعد عن الغفلة؛ لأن غفلة الجراح قد تؤدي به إلى الاغترار بظاهر حال الراوي فَيُوثَّقُ، وقد لا يَثْبُتُ في أمره

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» ص(٣٣).

فيجرح.

- **الرابع: الورع والتقوى؛** وذلك لأنَّ قِلَّةَ الْوَرَعِ وَاتِّبَاعَ الْهَوَى إِذَا وُجِدَ فِي الْمُخْتَلِفِينَ كَانَ بَاعِثًا قَوِيًّا عَلَى تَفْجِيرِ نِيرَانِ التَّجْرِيحِ، وَالْأَمْثَلُ عَلَى الْجَرَحِ الَّذِي بَاعِثُهُ الْإِخْتِلَافُ وَالتَّعَصُّبُ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَقَدْ كَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزْجَانِيُّ شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ؛ لَمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ التَّشْيِيعِ، وَقَدْ أَلَّفَ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ: الشَّجَرَةُ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ. وَكَانَ مِبَالِغًا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَجْرِيحِ بَعْضِ الرِّوَاةِ، وَمَنْ قَرَأَ تَرَاجِمَهُ وَقَارَنَ ذَلِكَ بِأَقْوَالِ أُمَّةِ هَذَا الْفَنِّ تَبَيَّنَ لَهُ مَجَانِبَةُ الْجَوْزْجَانِيِّ لِلْإِنْصَافِ فِي بَعْضِ التَّرَاجِمِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ولو انتبه الدعاة وأبناء الصحوة الإسلامية المباركة أفرادًا وجماعات إلى هذه الشروط وأعملوها في واقعهم واعتبروها في أحكامهم على بعضهم خلَّتْ إشكالات القيل والقال، ولتَحَسَّنَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ الْأَحْوَالُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ هِيَ الرِّكَائِزُ، وَالْأَسْسُ الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا التَّثَبُّتُ الْوَاجِبُ فِي الْأَخْبَارِ.

فالعدالة مثلاً ليست فقط شرطاً لقبول خبر الراوي لحديث رسول الله ﷺ؛ وإنما هي شروط لرواية الأخبار مطلقاً، فتأمل.



فصل في تفسير الجرح والتعديل

واختلّفوا في الجرح والتعديل
 هل يُقْبَلان دونما تعليل
 فاشترط الجمهور أن يُفسّر
 الجرح بِذِكْرِ السَّبَبِ الَّذِي جَرَى
 فَرُبَّمَا يَكُونُ وَصْفُ الْجَارِحِ
 لَيْسَ مُوجِبًا لِلْحُكْمِ قَادِحٍ
 لَذَا فَإِنَّ فِي بَيَانِ السَّبَبِ
 إِزَالَةً لِلْوَصْفِ غَيْرِ الْمَوْجِبِ
 وَحَيْثَمَا التَّعْدِيلُ جَاءَ مُبْهِمًا
 جَازَ وَتَفْسِيرُهُ لَيْسَ لَازِمًا
 إِذْ إِنَّ أَسْبَابَهُ لَيْسَتْ تُحْصَرُ
 لِذَلِكَ فَالتَّعْدِيلُ لَا يُفَسَّرُ

واختلف العلماء في قبول الجرح والتعديل مبهمين أم مفسرين:
 والمقصود بتفسير الجرح والتعديل بيان أسبابهما، والمقصود بالإبهام
 عدم بيان الأسباب.

قال الجمهور: لا يُقبل الجرح إلا مفسراً، ويُقبل التعديل مبهماً؛
 لكثرة أسبابه.

وعلّلوا اشتراط تفسير الجرح باحتمال عدم صلاحية موجب

الجرح؛ فهناك أمور يعتبرها قومٌ موجبة للجرح بينما هي ليست كذلك؛ فقد روي عن شعبة رحمه الله أنه ترك حديث رجل لمجرد أنه رآه يركضُ على برذون^(١).

وعَلَّلوا قبول التَّعْدِيلِ مُبْهَمًا بِكَثْرَةِ أَسْبَابِهِ وَصَعُوبَةِ حَصْرِهَا.
 وَقَالَ قَوْمٌ يُقْبَلُ الْإِبْهَامُ
 فِي الْجُرْحِ إِنْ أَتَى بِهِ الْإِمَامُ
 وَيُقْبَلُ التَّعْدِيلُ بِالتَّنْفِيسِ
 وَلَيْسَ مُبْهَمًا مِنَ الْخَبِيرِ
 لَكِي يُرَدُّ كُلُّ مَنْ تَظَاهَرَ
 كَنَحْوِ مَا لِلأَصْبُجِيِّ قَدْ جَرَى
 حَيْثُ أَتَاهُ ابْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ
 وَغَوَّرَهُ وَلَمْ يَكُنْ بِالصَّادِقِ

القول الثاني: يقبل الجرح مبهمًا ولا يقبل التَّعْدِيلُ إِلَّا مَفْسَرًا.
 وشرط قبول الجرح المبهم أن يكون صادرًا من إمام عالم بأسباب
 القدح ودواعي الجرح.

وَأَمَّا التَّعْدِيلُ فَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ التَّنْفِيسُ؛ وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَغْتَرِ الْمَعْدِلُ بِظَاهِرِ
 حَالِ الرَّوِيِّ، كَمَا وَقَعَ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ؛ إِذِ اغْتَرَّ بِظَاهِرِ حَالِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي
 الْمَخَارِقِ، فَلَمَّا سئل قَالَ: غَرَّبَنِي بِكَثْرَةِ مَكُوثِهِ فِي الْمَسْجِدِ^(٢).

وَقِيلَ بِالتَّنْفِيسِ يُقْبَلُ الْإِبْهَامُ

(١) «الكفاية» ص (١٨٢).

(٢) «فتح المغيث» (٣٠١/١).

لا غَيْرَ وَقِيلَ يُبْهَمَانِ
 فَمَنْ إِلَى التَّفْسِيرِ مَالَ عَلًّا
 بِمَا مَضَى مِنَ الْبَيَانِ وَانْجَلَى
 وَمِثْلُهُ مَنْ قَالَ بِالْإِبْهَامِ
 فَرَاجِعِ الْقَوْلَيْنِ بِالتَّمَامِ
 وَقَالَ شَارِحُ الصَّحِيحِ ابْنُ حَجَرٍ
 لَا بُدَّ فِي قَبُولِ جَرْحٍ مِنْ نَظَرٍ
 فَالْجَرْحُ فَيَمَنْ وَتَقْوَا لَمْ يُقْبَلِ
 إِلَّا بِأَمْرِ سَاطِعِ بَدْرِ جَلِي
 وَأَحْمَدُ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ قَيَّدَهُ
 فَرَحَّمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ أَسْنَدَهُ
 وَجَرَحُ مَنْ فِي الْأَصْلِ لَمْ يُؤْتَقِ
 يَصِحُّ مُبْهَمًا مِنَ الْحَقِّقِ
 لِأَنَّهُ الْجُرْحُ بِالْجَهَالَةِ
 وَلَيْسَ أَصْلًا مِنْ دَوِي الْعِدَالَةِ
 فَخُذْ بِهَذَا الْفَهْمِ وَالتَّفْصِيلِ
 وَجَوِّزِ الْإِبْهَامَ فِي التَّعْدِيلِ

فصل في تعارض الجرح والتعديل

الجرح والتَّعْدِيلُ إن تعارضَـا
فصورتان ذا التَّعَارُضِ افْتَضَى
فقد يكون من إمام واحد
كما من اثنين يكون أو زيد
فإن يكن من الإمامين فما
زاد فَخُذْ بِقَوْلِ جَمْعِ الْعُلَمَاءِ
وَقَدِّمِ الْجُرْحَ مَتَى مَا فُسِّرَ
أعنى على التَّعْدِيلِ مهما أُظْهِرَ
حتى ولو زاد المعدَّلون
كثيرةً أو زاد المجرَّحون
أو اسْتَوَوْا جَمِيعُهُمْ فِي الْعَدَدِ
رَجَّحَهُ الْجَمْهُورُ فَاخْفِظْ تَهْتَدِي
لأنَّ فِي التَّجْرِيحِ ذِكْرُ مَا خَفِيَ
مِنْ حَالِ مَنْ قَدْ عَدَّلُوا فَلتَعْرِفِ
وأهلُ هَذَا الْقَرْنِ يَذْكُرُونَ
الْخُلُوفَ إِذَا زَادَ الْمَعْدَّلُونَ
فقد حَكَى الْخَطِيبُ فِي مَقَالَةٍ
يُقَدِّمُ التَّعْدِيلُ لَا مَحَالَةَ

لأنَّ كثرةَ الـذِين عَدَّلُوا
قَرِينَةً بِهَا يَجِئُ الْعَمَلُ
ثُمَّ حَكَى الْعَلَامَةُ الْبُلْقِيَنِي
يُقَدِّمُ الْأَخْفَظُ بِالْيَقِينِ
لأنه الأذرى بحال مَنْ رَوَى
فَحُكْمُهُ بِالْعِلْمِ لَيْسَ بِالْهُوَى
ثم السَّخَاوِي عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ
حَكَى مَقَالَةَ لِكُلِّ طَالِبِ
إِذَا تَعَارَضَ فِي الْمَرْجِحِ
التَّقْدِيمُ ثُمَّ غَيْرُهُ فَلْيُطْرَحِ
وَشَيْخُنَا الْعَبْدُ الْعَزِيزُ رَجَّحَا
مَقَالَةَ الْجَمْهُورِ ثُمَّ صَرَّحَا
بِضَبْطِهَا بِجَمَلَةِ الْقَوَاعِدِ
فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا بِالْعَدَدِ
وَقَدْ رَأَى الْمَرْزُوقِيُّ أَنَّ يُقَدِّمَ
التَّعْدِيلُ إِنْ جَرِحَ الرَّوَاةُ أَجْمَعًا
وَكُلُّ جَرْحٍ مِنْ إِمَامٍ صَدَرَ
مَعَارِضًا حَكْمًا لَهُ تَحَرَّرَا
فَاعْمَلْ بِهِ إِذَا الْإِمَامُ وَضَّحَا
تَأَخَّرَ اجْتِهَادُهُ فَاتَّضَحَا

ثُمَّ اطَّلَبِ الْجَمْعَ مَتَى مَا أَمْكَنَّا
 إِنْ اتَّضَاحَ الْأَمْرُ مَا تَبَيَّنَّا
 لَكِنْ إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعَ فَمِـلْ
 إِلَى قَرَائِنِ الرَّوَاةِ وَاحْتَمِـلْ
 وَفِي سِوَى الثَّلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
 تَوَقَّفْ فِي الْحُكْمِ وَالْإِعْمَالِ



مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر

مراتب الرواة عند ابن حجر
 فِي مَطْلَعِ «التَّقْرِيبِ» مِثْلَمَا ذَكَرَ
 الْأَوَّلُ الصَّحَابَةَ الْكِبْرَامُ
 وَهُمْ عُذُولٌ كُلُّهُمْ أَعْلَامُ
 وَبَعْدَهُمْ مَنْ مَدَّحَهُ مُؤَكَّدُ
 بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ دَوْمًا يُوْرَدُ
 أَوْ صَفِيَّةٍ قَدْ كَرَّرُوا مَبْنَاهَا
 أَوْ كَرَّرُوا فِي مَدْحِهِ مَعْنَاهَا

وثالثٌ مَنْ أَفْرَدُوهُ بِصَفَةٍ
 كَمُتَّقِنٍ وَحَافِظٍ كَذَا التَّقِيَّةُ
 وَدُونَهُ الصَّدُوقُ أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ
 حَدِيثُهُ قَدْ حَسَّنُوهُ فَاذْتَبَهُ
 وَخَامِسٌ دُوِّنَ لَهُ كَيْخَطُيٌّ
 أَوْ الصَّدُوقُ الْحَفِظُ فِيهِ سَيِّئٌ
 أَوْ مَنْ لَهُ أَوْهَامٌ أَوْ مَنْ قَدْ رُمِيَ
 بِبِدْعَةٍ كَالنَّضْبِ وَالسَّجِّهِمِ
 وَسَادِسٌ حَدِيثُهُ قَلِيلٌ
 وَلَمْ يُجْرَحْ فَهُوَ وَالْمَقْبُولُ
 أَعْنِي إِذَا تَوَبَّعَ لَكُنْ لَيِّنٌ
 إِنْ عَزَّ فِي الْمَتَابِعِ السَّيِّئُ
 وَالسَّابِعُ الْمَجْهُولُ أَعْنِي حَالَهُ
 وَالثَّمَانُ الضَّعِيفُ لَا حَوْلَ لَهُ
 وَالتَّاسِعُ الْمَجْهُولُ عَيْنًا يُذَكَّرُ
 فِي الضُّعْفَاءِ لَيْسَ قَطْعًا يُجْبَرُ
 وَالْعَاشِرُ الْمَتْرُوكُ أَوْ وَاهِي الْحَدِيثِ
 وَلَيْسَ يَقْوَى فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
 وَبَعْدَهُ مَنْ أَهْمَ بِالْكَذِبِ
 وَدُونَهُ الَّذِي لَهُ سُومُ الْكَذِبِ

ثبت المراجع والمصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢/١٤٩٢
- ٣- تاريخ عثمان الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. أحمد بن محمد نور سيف، طبعة جامعة أم القرى.
- ٤- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القربوتي، ط١ مكتبة المنار، الأردن.
- ٥- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، للإمام عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط١/١٤٨٩
- ٦- تهذيب التهذيب، للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، طبعة حيدر آباد، ط١،
- ٧- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، للإمام المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ١٣٨٩هـ.
- ٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للنحليل بن كيكليدي

- العلائي، تحقيق: حمدي عبد الحميد السلفي ط ٢،/١٤٠٧
- ٩- اختصار علوم الحديث، للإمام إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ط ٣،/١٣٩٩
- ١٠- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثوق، للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق إبراهيم سعيد ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ١١- السنن، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، طبعة المكتبة الإسلامية.
- ١٢- شرح علل الترمذي، الإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحمن سعيد ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٣- صحيح مسلم مع شرح النووي، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، طبعة المطبعة المصرية.
- ١٤- ضوابط الجرح والتعديل، للدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، طبعة الجامعة الإسلامية ٢،/١٤٠٧
- ١٥- علم رجال الحديث، لتقي الدين الندوي.
- علوم الحديث، للإمام عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء)، دار الكتب ١٩٧٤م.

١٦- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٧- الكفاية في علم الرواية، للإمام أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: عبد الحلـيم محمد عبد الحلـيم، ط ١.



الفهرس

٥	مقدمة
٦	مكانة علم الجرح والتعديل
٧	فصل في تعريف الجرح والتعديل
١٠	إطلاق لفظ التعديل على التوثيق
١١	فصل في شروط العدل
١٢	ما يخرج بتعريف العدل
١٤	فصل في تعريف الضبط وأنواعه
١٥	ما يخرج بتعريف الضبط
١٧	ما يخرج باشتراط العدالة والضبط معاً
١٨	ما يُنتَقَدُ على الرُّوَاةِ في غير العَدَالَةِ والضَّبْطِ
٢٢	شروط تقوية الحديث الضعيف
٢٣	فصل في شروط الجرح
٢٤	فصل في تفسير الجرح والتعديل
٢٨	فصل في تعارض الجرح والتعديل
٣٠	مراتب الجرح والتعديل عند ابن حجر
٣٢	ثبت المراجع والمصادر
٣٥	الفهرس